الملحق الرابع ألف: تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية المؤسسية حسب نتائج الإدارة

1- يحدد إطار النتائج المؤسسية[1] للفترة 2022-2025 سبع نتائج إدارة. وهي مستمدة من عوامل التمكين الستة[2] الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 - العاملون، والشراكات، والتمويل، والأدلة، والتكنولوجيا، والابتكار - مع الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ كمجال إضافي. وتُمكّن نتائج الإدارة **البرنامج** من الحفاظ على كفاءته وفعاليته من خلال تعزيز قدرته على تحقيق التقدم نحو تحقيق حصائله الاستراتيجية وتيسير التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

2- وتقاس نتائج الإدارة من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية التي تشمل مزيجا استراتيجيا من المقاييس المؤسسية **للبرنامج** والمؤشرات الموحدة والتكميلية للأمم المتحدة، مثل تلك المدرجة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات،[3] والتي تعكس الأولوية الشاملة المتمثلة في دعم تحقيق النتائج الجماعية على المستوى القطري. وتنقسم كل نتيجة إدارة إلى النواتج التي تم تعيين مؤشرات أداء رئيسية لها.

3- ويعرض هذا الملحق أداء إدارة **البرنامج** في عام 2023 من حيث تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المعينة لكل نتيجة إدارة. ويشمل تحليلا سرديا موجزا لتلك الإنجازات، مع التركيز على مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة (المحددة بالخط العريض في الجداول) التي تم تسليط الضوء عليها في خطة الإدارة إلى جانب تلك التي حققت أداء أفضل أو أقل مقارنة بأهدافها.

[1] "إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** (2022-2025)" (WFP/EB.1/2022/4-A/Rev.1).

[2] "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

[3] الأمم المتحدة. 2023. *الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية*. (A/RES/78/166).

نتيجة الإدارة 1: الفعالية في حالات الطوارئ

الجدول 1: نتيجة الإدارة 1 - مؤشرات الأداء الرئيسية

بيان النواتج	عنوان مؤشرات الأداء الرئيسية	هدف 2023	قيمة 2023
1- القدرة في حالات الطوارئ والقدرة الاحتياطية	نسبة الطلبات على القدرة الاحتياطية في حالات الطوارئ الحرجة الموجهة إلى شعبة عمليات الطوارئ والتي تم الوفاء بها (من خلال مهام العمل المؤقتة عن بُعد أو الشخصية)	80 في المائة	91 في المائة
	عدد الأيام التي جرى فيها نشر موظفي شعبة عمليات الطوارئ استجابة لحالات الطوارئ	3 800	4 015
2- ضمان الاستجابة (الوقائية) لحالات الطوارئ في الوقت المناسب وفقا لمبدأ "عدم الندم"	**نسبة طلبات الدعم بالقدرة الاحتياطية التي جرى تنسيقها ودعمها في توسيع النطاق المؤسسي**	74 في المائة	97 في المائة
3- تعزيز عمليات الطوارئ (بما في ذلك بروتوكولات الطوارئ المنقحة وآليات الطوارئ في خارطة الطريق المتكاملة)	**نسبة البلدان في نظام الإنذار المؤسسي التي استفادت من التمويل بالسلف (حساب الاستجابة العاجلة)** ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022- 58 في المائة***	90 في المائة*	57 في المائة
	عدد التقارير الصادرة بشأن نظام الإنذار المؤسسي	6	6

* في تقرير الأداء السنوي لعام 2021، تضمن الإبلاغ عن هذا المؤشر بشكل خاطئ مخصصات متعددة الأطراف. وفي عام 2021، تم تخصيص تمويل من حساب الاستجابة العاجلة لنسبة 56 في المائة من البلدان المشاركة في نظام الإنذار المؤسسي. وتعكس النسبة المستهدفة نطاق التمويل البديل الذي يمكن أن يحصل عليه مكتب قطري معين في نظام الإنذار المؤسسي. ويشمل هذا التمويل التبرعات المباشرة، والمنح المقدمة من النداءات العاجلة للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وآليات التمويل الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والسلف المقدمة من المرفق الداخلي لإقراض المشروعات، والمخصصات من لجنة الميزانية المتعددة الأطراف. ويجري الآن استعراض منهجية تنفيذ هذا المؤشر بهدف ضمان قدرة **البرنامج** على الإبلاغ بدقة عن حساب الاستجابة العاجلة وإظهار أثره وقيمته.

4- وقد استجاب **البرنامج** إلى 619 طلبا بشأن توفير قدرة احتياطية في حالات الطوارئ مقدما من 52 وحدة طالبة، بما في ذلك المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ووحدات المقر. وتم شغل ما مجموعه 566 وظيفة، مما أدى إلى 581 47 يوما من نشر قدرة احتياطية في حالات الطوارئ. وجدير بالذكر أنه تمت تلبية بنجاح 191 طلبا من أصل 196 طلبا (97 في المائة) بشأن القدرة الاحتياطية من البلدان التي تقوم بتوسيع النطاق المؤسسي - جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، والصومال، ودولة فلسطين، والسودان.

نتيجة الإدارة 2: إدارة شؤون العاملين

الجدول 2: نتيجة الإدارة 2 - مؤشرات الأداء الرئيسية

بيان النواتج	عنوان مؤشرات الأداء الرئيسية	هدف 2023	قيمة 2023
1- تنفيذ ممارسات سريعة ومرنة بشأن إدارة شؤون العاملين	**نسبة القوة العاملة المستخدمة بعقود قصيرة الأجل**	49 في المائة	46 في المائة
2- تعزيز الأداء وتحسين القوة العاملة وحمايتها	**نسبة الموظفين الذين أكملوا التدريب الإلزامي على منع التدليس والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين في البرنامج ومنع السلوك المسيء في البرنامج والتصدي له** ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 91 في المائة***	95 في المائة	86 في المائة
	نسبة المكاتب التي لديها خطة عمل لمواءمة ممارساتها بشأن إدارة شؤون العاملين مع سياسة شؤون العاملين في **البرنامج** ومبادراته التمكينية	90 في المائة	90 في المائة
	نسبة المكاتب القطرية التي لديها جهات اتصال معيّنة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتي أكملت بنجاح دورة WeLearn الخاصة بمكتب الأخلاقيات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما	85 في المائة	59 في المائة
	نسبة المكاتب التي نفذت إجراءات مؤسسية لمنع السلوك المسيء (المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز) وأدوات التوعية التي تستهدف الموظفين	90 في المائة	127 في المائة *
	نسبة المكاتب القطرية التي نفذت أدوات تنظيمية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتوعية بشأنه والتي تستهدف الموظفين والشركاء المتعاونين والعاملين في الخطوط الأمامية التي يقدمها مكتب الأخلاقيات	65 في المائة	65 في المائة
	معدل الامتثال لنظام تعزيز الأداء والكفاءة ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 86 في المائة***	100 في المائة	77 في المائة
3- زيادة تنوع القوة العاملة	**نسبة مؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تم تحقيقها أو تجاوزها (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات) (مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف))** ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 81 في المائة***	88 في المائة	88 في المائة
	نسبة النساء بين الموظفين الفنيين الدوليين والوطنيين (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات) (مشترك مع اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان)	44.9 في المائة	42.0 في المائة
	يفي **البرنامج** بمعايير إطار مساءلة الكيانات بموجب استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة أو يتجاوزها في ما يتعلق بالتوظيف (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات)	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات
4- يتم توفير بيئة عمل داعمة ورعاية	**نسبة الامتثال لسياسة إدارة الأمن وإطار المساءلة في البرنامج** ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 92 في المائة***	95 في المائة	74 في المائة

* نسبة الإنجاز التي تزيد عن 100 في المائة ترجع إلى إدراج المكاتب القطرية التي نفذت برنامج "تحدث!" دون تلقي دعوة رسمية للقيام بذلك، في حين أن منهجية قياس النتيجة لا تأخذ في الاعتبار إلا المكاتب القطرية التي تلقت دعوة.

5- وخفض **البرنامج** نسبة العقود القصيرة الأجل إلى 46 في المائة بعد تنفيذ إطار توظيف يتبنى نهجا أكثر منهجية واستراتيجي لتخطيط القوة العاملة بما يتماشى مع احتياجات **البرنامج**. ولا تزال طرائق العقود القصيرة الأجل تُستخدم لتقديم الخدمات المؤقتة على أساس زمني محدد صارم.

6- وبالتوازي مع ذلك، ارتفعت نسبة النساء بين الموظفين الفنيين من 41.6 في المائة في عام 2022 إلى 42.2 في المائة في عام 2023. غير أنه على الرغم من التحسن، فإن التكافؤ الكامل بين الجنسين لا يزال يشكل تحديا **للبرنامج**، نظرا للبيئات المعقدة التي يعمل فيها.

7- وقد واصل **البرنامج** التزامه بمكافحة التدليس والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعند القيام بذلك، نقحت المنظمة مسارها الإلزامي لجميع الموظفين، حيث أطلقت النسخة المعدلة في سبتمبر/أيلول 2023 وبدأت دورة متخصصة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لجهات الاتصال، وتم إطلاقها في الفصل الثالث من عام 2023. وأسهم إطلاق هذه الدورات التدريبية في وقت متأخر جدا من العام في إنجاز جزئي فقط لأهداف المؤشرات ذات الصلة. كما بدأ **البرنامج** في تنفيذ برنامج "تحدث!" الذي يهدف إلى منع السلوك المسيء وإشراك الموظفين في دورات التوعية.

8- وبالإضافة إلى ذلك، واصل **البرنامج** المشاركة بنشاط في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وجهود التنسيق الأخرى في الأمم المتحدة، وتم اعتماد أدوات محددة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مثل حزمة التعلم التفاعلي للعاملين في الخطوط الأمامية، "قل لا لسوء السلوك الجنسي" وأداة فحص منسقة للشركاء المتعاونين، وتقييم قدرات الشركاء المنفذين للأمم المتحدة في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

9- ولتحسين أداء الموظفين عن طريق الاعتراف بالنجاح، ووضع توقعات واضحة وتنمية وتطبيق مهارات جديدة لتحقيق النمو المستمر، تم نقل الموعد النهائي لاستكمال نظام تعزيز الأداء والكفاءة من 31 مارس/آذار إلى 31 يناير/كانون الثاني، مما ساهم في انخفاض معدل إكمال نظام تعزيز الأداء والكفاءة في عام 2023، بنسبة 77 في المائة.

10- وحقق **البرنامج** 14 مؤشرا من المؤشرات الستة عشر المنطبقة لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسجل المؤشران المتبقيان درجة "اقتراب من الهدف". وللوفاء بجميع المؤشرات المنطبقة، يقوم **البرنامج** بتجريب نهج جديد للميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتتبع النفقات، والذي يهدف إلى استكماله في عام 2024، ويضاعف جهوده لتحقيق التكافؤ بين الجنسين من خلال مواصلة تنفيذ خطة عمله بشأن التكافؤ بين الجنسين التي تهدف إلى تحقيق التكافؤ بحلول عام 2028.

11- وتمشيا مع إطار التوظيف واعتماد آليات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، اتخذ **البرنامج** تدابير مثل توفير موارد معقولة لأماكن الإقامة والتعلم بشأن الإعاقة، مما يجعله مكان عمل أكثر جاذبية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل سياسات **البرنامج** المتعلقة بالموارد البشرية بالفعل أحكاما لجذب الموظفين ذوي الإعاقة وتعيينهم والاحتفاظ بهم وتعزيز تطورهم الوظيفي من خلال اكتساب المواهب وإدارة المسار المهني وممارسات تخطيط القوة العاملة. وكانت مستويات الرضا التي أبلغ عنها الموظفون ذوو الإعاقة وأولئك الذين ليس لديهم إعاقة متشابهة.

12- وفي يونيو/حزيران 2023، أصدر **البرنامج** إطارا منقحا للمساءلة يتطلب قياسات محدثة للامتثال لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة وسياسات الأمن في **البرنامج**. وتعلقت التغييرات بأربعة مؤشرات:

1) امتثال مديري الأمن للتدريب الإلزامي (25 في المائة)؛

2) حضور معظم كبار موظفي الأمن الذين يقدمون تقاريرهم إلى الإدارة للتدريب الإلزامي وامتثالهم (25 في المائة)؛

3) إتاحة تمويل كاف للأمن (20 في المائة)؛

4) تنفيذ معايير دنيا بشأن الأمن (30 في المائة).

13- وفي أعقاب اعتماد الإطار المنقح للمساءلة، تم تنفيذ العديد من التغييرات، بما في ذلك إدخال متطلبات التدريب المحدثة واعتمادات أكثر وضوحا لميزانية الأمن. وتمثل هذه التعديلات معدل امتثال قدره 74 في المائة لمؤشر الأداء الرئيسي هذا مقابل هدف قدره 95 في المائة.

14- وبعد الانتهاء بنجاح مؤخرا من التنفيذ التجريبي لأداة رصد الامتثال الجديدة - إطار أداة المساءلة والامتثال - في 12 بلدا، بدأ تعميمها في جميع البلدان التي يعمل أو يتواجد فيها **البرنامج** في أبريل/نيسان 2024.

نتيجة الإدارة 3: الانخراط في شراكات فعالة

الجدول 3: نتيجة الإدارة 3 - مؤشرات الأداء الرئيسية

بيان النواتج	عنوان مؤشرات الأداء الرئيسية	هدف 2023	قيمة 2023
1- يهدف العمل الجماعي المعزز إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة	**نسبة مخططات التنمية في الخطط الاستراتيجية القطرية التي تتواءم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة**	85 في المائة	90 في المائة
	عدد برامج **البرنامج** المضطلع بها بالتعاون مع وكالة أو صندوق أو برنامج شريك تابع للأمم المتحدة	+ 10 في المائة	0 في المائة
	عدد الاتفاقات الموقعة بين الحكومات الوطنية/المؤسسات المالية الدولية/**البرنامج** وقيمتها الدولارية	40 اتفاقا 700 مليون دولارأمريكي	51 اتفاقا 635 مليون دولار أمريكي
	عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم من خلال الشراكات مع القطاع الخاص*	660 مليون	1 080 مليون
2- تهدف الشراكات القطرية إلى الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا	نسبة النواتج التي تحققت في إطار الشراكات ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 50%***	60 في المائة	47 في المائة
	نسبة تمويل البرنامج للشركاء المتعاونين الممنوح بشكل مباشر قدر الإمكان للمستجيبين المحليين والوطنيين	25 في المائة	31 في المائة
	عدد المكاتب القطرية **للبرنامج** التي تعتمد بوابة شركاء الأمم المتحدة لمواءمة عمليات الأمم المتحدة لإشراك منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والحد من ازدواج استعراضات/طلبات المعلومات من الشركاء.**	74	جميع المكاتب القطرية
3- توسيع الشراكات بموجب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسريع التقدم الذي تقوده البلدان في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17	**عدد الشركاء الذين تم حشدهم في البلد المقدم لدعم التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والذي سهله البرنامج، مصنفين حسب النوع**	20	149

* يتم الإبلاغ عن مؤشر الأداء الرئيسي هذا على أنه عدد الوجبات المدرسية التي يمولها القطاع الخاص على أساس تكلفة للوحدة قدرها 0.25 دولار أمريكي لكل وجبة مدرسية.

** تم اعتماد بوابة شركاء الأمم المتحدة كأداة معيارية مؤسسية لاختيار الشركاء المتعاونين وإجراء العناية الواجبة ذات الصلة. وبالتالي فإن مؤشر الأداء الرئيسي لم يعد ذا صلة وستتم إزالته، حيث إن هدفه سيكون دائما معدل إنجاز قدره 100 في المائة.

15- وبلغ معدل المواءمة بين الجيلين الثاني والثالث من الخطط الاستراتيجية القطرية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 90 في المائة في عام 2023، مما يدل على إحراز تقدم كبير مقارنة بعام 2022.

16- وكان الانخفاض الحاد في المساهمات في البرامج المشتركة في عام 2023 - من 21 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 10 ملايين دولار أمريكي في عام 2023 - هو السبب الرئيسي لانخفاض عدد البرامج المشتركة المنفذة في عام 2023، إلى 9 مقابل 15 في عام 2022، وبالتالي عدم إحراز هدف الزيادة بنسبة 10 في المائة في عدد البرامج المنفذة بالتعاون مع إحدى وكالات الأمم المتحدة الشريكة أو صناديقها أو برامجها. وتم تنفيذ البرامج التسعة المشتركة في ثمانية بلدان.[4]

17- وتم التوقيع على واحد وخمسين اتفاقا مع الحكومات المضيفة والمؤسسات المالية الدولية، حيث أدى النهج الاستباقي الذي يتبعه **البرنامج** لتعزيز العلاقات القوية دورا محوريا في تجاوز الهدف الأصلي لعدد الاتفاقات. غير أن القيمة الإجمالية لهذه الاتفاقات لم تصل إلى الهدف المقرر وهو 700 مليون دولار أمريكي، حيث وصلت إلى 635 مليون دولار أمريكي. ويرجع هذا النقص أساسا إلى التأخر غير المتوقع في منح الموافقة من قبل المؤسسات المالية الدولية أو الحكومات المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الظروف الصعبة في بلدان مثل أفغانستان والسودان، من بين بلدان أخرى، إلى انخفاض قيمة أو إلغاء بعض الاتفاقات. ومع ذلك، يجري التفاوض على المزيد من الاتفاقات ومن المتوقع تأكيدها في عام 2024.

18- وبلغ معدل تحقيق النواتج من خلال الشراكات 47 في المائة، وهو أقل من الهدف المحدد البالغ 60 في المائة. وتكشف البيانات عن انخفاض مقارنة بعام 2022، ولا سيما في البلدان التي تعطل فيها التنفيذ الفعال للعمليات الإنسانية المقررة مع الشركاء بسبب عوامل خارجية تشمل نقصا كبيرا في التمويل، وزيادة القيود على الوصول، والحاجة إلى خفض الحصص الغذائية. ومن الأمثلة البارزة على هذا الانخفاض البرامج المشتركة في أفغانستان (بانخفاض نسبته 13 في المائة في تحقيق النواتج المقررة)، وتشاد (21 في المائة)، وإثيوبيا (11 في المائة). وفي الوقت نفسه، شهدت هذه العمليات الإنسانية تصاعدا في الاحتياجات بسبب تدهور الأمن الغذائي، مما أدى إلى وقوع المزيد من الأفراد الضعفاء في المراحل 3 و4 و5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

19- وبلغت القيمة المجمعة للتحويلات الغذائية والنقدية، بما في ذلك تلك الموزعة بموجب الاتفاقات الميدانية مع المستجيبين المحليين والوطنيين، 2.6 مليار دولار أمريكي، وهو انخفاض عن القيمة المسجلة في عام 2022 وقدرها 3.0 مليارات دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فقد تم تحقيق هدف مؤشر الأداء الرئيسي بالكامل، حيث بلغت نسبة تمويل الشركاء المتعاونين الممنوح للمستجيبين المحليين والوطنيين 31 في المائة، وهي نسبة أعلى من الهدف المحدد بنسبة 25 في المائة.

20- وتم توسيع شراكات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسريع التقدم الذي تقوده البلدان نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وفي مواجهة فجوات التمويل الآخذة في الاتساع، يعكس عدد اتفاقات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الجهود التي بذلتها المؤسسات الوطنية في الجنوب العالمي لتقاسم مواردها التقنية أو المالية مع بلدان أخرى في الجنوب العالمي، بما في ذلك عن طريق استضافة زيارات دراسية إلكترونية وزيارات دراسية بالحضور الشخصي، وتبادل الوثائق المتعلقة بحلول القضاء على الجوع، واستقبال أو إعارة خبراء إلى البلدان الشريكة من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وتمت تعبئة ما مجموعه 149 شريكا من الحكومات (يمثلون 60 في المائة من المجموع)، والقطاع الخاص (21 في المائة)، والأوساط الأكاديمية (16 في المائة)، والمجتمع المدني (3 في المائة).

[4] بنغلاديش، وكينيا، وملاوي، والفلبين، وسان تومي وبرينسيبي، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

نتيجة الإدارة 4: التمويل الفعال من أجل القضاء على الجوع

الجدول 4: نتيجة الإدارة 4- مؤشرات الأداء الرئيسية

بيان النواتج	عنوان مؤشرات الأداء الرئيسية	هدف 2023	قيمة 2023
1- الحفاظ على تموضع **البرنامج** وقاعدة تمويل قوية للمنظمة	**نسبة المساهمات الواردة مقابل برنامج عمل البرنامج**	56 في المائة	37 في المائة
	نسبة نمو برنامج عمل **البرنامج** مقابل نسبة نمو مستوى التمويل	18 في المائة	47 في المائة
	الدرجة في مؤشر شفافية المساعدات لمبادرة شفافية المعونة الدولية*	99 في المائة	99 في المائة
	إجمالي الأموال (بالدولار الأمريكي) المستلمة خلال العام**	10 مليارات دولار أمريكي	8.3 مليار دولار أمريكي
	نسبة الأموال المقدمة من أكبر خمس جهات مانحة**	65 في المائة	65 في المائة
	نسبة مجموع الأموال الواردة من المجموعات المانحة:***		
	• لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في الميدان الاقتصادي	70.0 في المائة	82.1 في المائة
	• غير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في الميدان الاقتصادي	16.8 في المائة	8.7 في المائة
	• الجهات الخاصة المانحة	5.0 في المائة	3.2 في المائة
	• المؤسسات المالية الدولية مباشرة	5.0 في المائة	1.7 في المائة
	• الأمم المتحدة	3.0 في المائة	4.1 في المائة
	• جهات أخرى	0.2 في المائة	2.9 في المائة
	المؤشرات الفرعية		
	• ترتيبات التمويل المبتكرة	0.3 في المائة	0.02 في المائة
	• مصادر مؤسسة التمويل الدولية	9.0 في المائة	4.5 في المائة
	نسبة نفقات الخطط الاستراتيجية القطرية مقابل خطة التنفيذ ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 87%***	90 في المائة	80 في المائة
2- التخطيط الفعال والكفء وتخصيص الموارد للأولويات التنظيمية ذات الأهمية الاستراتيجية	**نسبة مصادر التمويل المرن**	8 في المائة	14 في المائة
	نسبة الأموال المتاحة على أساس متعدد السنوات	17 في المائة	11 في المائة
	نسبة الأموال المستلمة خلال الفصل الأول	30 في المائة	29 في المائة
	نسبة الأموال المتاحة لآليات التمويل بالسلف	65 في المائة	37 في المائة
	نسبة الموارد المتاحة حسب مستوى التخصيص:		
	• مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية	20 في المائة	12 في المائة
	• مستوى الحصائل الاستراتيجية	25 في المائة	14 في المائة
	• مستوى النشاط	55 في المائة	73 في المائة
	إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 - مستوى الحصائل الاستراتيجية بنسبة 23 في المائة وما فوق		
3- الاستفادة بشكل فعال من العروض البرامجية **للبرنامج** من أجل الأنشطة ذات الصلة بالتنمية	نسبة الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بالتنمية والموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات	1 في المائة	1 في المائة
	حصة التمويل الطوعي المخصصة للأنشطة المتعلقة بالتنمية	18 في المائة	19 في المائة

* انظر المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

** يرد وصف لهذه المؤشرات في الجزء الثاني من تقرير الأداء السنوي هذا.

*** المجموعات المانحة: حكومات بلدان لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والحكومات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمؤسسة المالية الدولية مباشرة فقط؛ وشراكات الأمم المتحدة وبرامجها المشتركة مع القطاع الخاص؛ وترتيبات التمويل المبتكرة؛ ومصادر المؤسسات المالية الدولية؛ وجهات أخرى.

21- وفي عام 2023، نما برنامج عمل **البرنامج** بنسبة 6.3 في المائة مقارنة بعام 2022 نتيجة استمرار الأزمات القائمة وظهور أزمات جديدة على مستوى العالم (دولة فلسطين، والسودان، وأوكرانيا). ومع ذلك، انخفضت مساهمات الجهات المانحة بشكل كبير، من 14.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى 8.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما يعادل انخفاضا بنسبة 40.3 في المائة في التمويل ويؤدي إلى عجز كبير نسبته 47 في المائة بين ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها والمساهمات المؤكدة.

22- وبلغت نسبة النفقات الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية مقابل خطة التنفيذ 80 في المائة، وهي أقل من الهدف المحدد بنسبة 90 في المائة. ويمكن أن يعزى هذا الانحراف عن هدف مؤشر الأداء الرئيسي إلى التحديات التشغيلية، وتراجع آفاق تدبير الموارد، وزيادة التعقيد في حالات الطوارئ، مثل تلك القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودولة فلسطين، والسودان، واليمن.

23- وبلغت الأموال المتاحة لآليات التمويل بالسلف 3.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 37 في المائة فقط من إجمالي المساهمات في عام 2023 مقارنة بنسبة 51 في المائة في عام 2022.

24- وبالتنسيق مع شبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وجه **البرنامج** 75 مليون دولار أمريكي من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات. كما وقع اتفاقات مع 37 حكومة مضيفة بقيمة إجمالية تبلغ 577 مليون دولار أمريكي لدعم أولويات التنمية الوطنية مثل التصدي للأسباب الجذرية وبناء القدرة على الصمود. وفي المجموع، وجهت نسبة 19 في المائة من المساهمات المؤكدة إلى أنشطة مرتبطة بالتنمية، وهي نتيجة تتماشى مع النسبة البالغة 20 في المائة المخصصة لأنشطة التنمية في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية.

نتيجة الإدارة 5: الأدلة والتعلم

الجدول 5: نتيجة الإدارة 5- مؤشرات الأداء الرئيسية

بيان النواتج	عنوان مؤشرات الأداء الرئيسية	هدف 2023	قيمة 2023
1- التقدم العام في تحقيق نتائج الخطط الاستراتيجية القطرية	**نسبة مؤشرات الحصائل المحققة أو التي تسير على الطريق الصحيح** ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 50 في المائة***	75 في المائة	52 في المائة
	نسبة مؤشرات النواتج المحققة أو التي تسير على الطريق الصحيح ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 66 في المائة***	85 في المائة	67 في المائة
2- الاستفادة من توصيات المراجعة والتقييم	**عدد توصيات المراجعة الداخلية التي لم تنفذ بعد** ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 171 في المائة***	171 >	319
	نسبة تنفيذ توصيات التقييم ***إطار النتائج المؤسسية السابق لعام 2022 – 66 في المائة***	100 في المائة	65 في المائة
	نسبة مسودات سياسات البرنامج ومسودات خططه الاستراتيجية القطرية التي تُشير صراحة إلى أدلة التقييم	90 في المائة	95 في المائة
	التقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظومة التي شارك فيها **البرنامج** في السنة المرجعية	8	9
3- تقاسم المعرفة بشكل أكثر منهجية لدعم صنع القرار القائم على الأدلة	عدد المشاركات مع شبكة **البرنامج** لممارسي إدارة المعرفة في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	4	10
	نسبة الزيادة في تبادل المعرفة لدعم اتخاذ القرار	25 في المائة	*250
	نسبة التقييمات المنجزة التي تتاح للجمهور في الوقت المناسب	100 في المائة	89 في المائة
	منتجات التقييم التي تم الوصول إليها	زائد 20 في المائة	زائد 31 في المائة
	نسبة المكاتب القطرية التي تبلغ عما لا يقل عن 80 في المائة من المؤشرات المتعلقة بالمستفيدين، مصنفة حسب الجنس	90 في المائة	82 في المائة

* يأخذ المؤشر في الاعتبار نسبة الزيادة عن العام السابق. وكان عام 2023 هو العام الأول الذي قام فيه **البرنامج** بقياس هذا المؤشر، وبالتالي سيتم استخدام العدد المبلغ عنه وهو 250 مشاركا في أحداث إدارة المعرفة كخط أساس للسنوات المقبلة.

25- ومع انخفاض النفقات عن الاحتياجات التشغيلية بنسبة 53 في المائة، ظل **البرنامج** يتعرض لضغوط في تحقيق أهداف النواتج وتحقيق حصائل إيجابية للمستفيدين. وأعطى **البرنامج** الأولوية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين عن طريق خفض الحصص الغذائية وتوفير أيام أقل من المساعدة لكل مستفيد. وتشتمل العوامل التي تساهم في التحديات التي واجهها على الضائقة الاقتصادية، والضعف، والظروف الجوية المتطرفة، والنزاعات، والضغوط على الميزانية. وكان **البرنامج** متميزا في تقديم المساعدة غير المباشرة للمستفيدين، مثل الدعم التقني أو المواد غير الغذائية. ولمزيد من التفاصيل عن الأداء مقارنة بالنواتج والتقدم المحرز مقابل الحصائل، يرجى الرجوع إلى القسم 3-3 من الجزء الثالث والملحق الثالث-جيم من تقرير الأداء السنوي هذا.

26- ويقوم مكتب المراجعة الداخلية التابع لمكتب المفتشة العامة بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في **البرنامج** بشكل عام وأداء وحدات **البرنامج** في الوفاء بمسؤولياتها المحددة.[5] وقد ارتفع عدد توصيات المراجعة الداخلية المعلقة من 176[6] في ديسمبر/كانون الأول 2022 إلى 319 بحلول ديسمبر/كانون الأول 2023. ومن بين هذه التوصيات، كانت 143 توصية تتعلق بالإجراءات ذات الأولوية العالية، و176 ذات الأولوية المتوسطة، و107 توصيات متأخرة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بناء على المواعيد النهائية الأصلية.

27- وكانت هذه الزيادة من سنة إلى أخرى في عدد التوصيات المعلقة مدفوعة بالعدد الكبير من التوصيات المقدمة في عام 2022، والتي بلغت 305 توصيات من 19 تقريرا للمراجعة الداخلية. ولأغراض المقارنة، في حين صدر عدد أكبر من التقارير (23) في عام 2023، إلا أنها تضمنت في مجموعها 265 توصية فقط.

28- وفي ضوء العدد المتزايد من التوصيات المعلقة، واصل **البرنامج** رصد تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية ويعتبر إغلاقها في الوقت المناسب أولوية عالية لفريق الإدارة العليا. وللاطلاع على معلومات إضافية عن توصيات المراجعة الداخلية، يرجى مراجعة الأرشيف الإلكتروني[7] لتقارير المراجعة الداخلية لمكتب المفتش(ة) العام(ة).

29- وحتى 1 مارس/آذار 2024، كان قد تم تنفيذ 65 في المائة من توصيات التقييم البالغ عددها 311 توصية والتي كان من المقرر إغلاقها في عام 2023. وعلى الرغم من زيادة كبيرة في التوصيات التي تم تناولها في عام 2022 والتي بلغ عددها 206 توصيات، فقد نفذ **البرنامج** نسبة مئوية متساوية تقريبا من توصيات التقييم في عام 2023. وتم تنفيذ نسبة أقل من التوصيات الصادرة عن التقييمات المركزية في الوقت المحدد (57 في المائة) مقارنة بتلك الصادرة عن التقييمات اللامركزية (69 في المائة). وقد تعرقل تنفيذ توصيات التقييم بسبب قيود الموارد والقدرات المرتبطة بارتفاع عبء العمل ودوران الموظفين في المكاتب القطرية والطبيعة الصعبة للتعامل مع الحكومات والجهات الفاعلة في مجال التنمية.[8]

30- ولم يقدم اثنتا عشرة مكتبا قطريا من أصل اثنين وثمانين مكتبا تقارير عن ما لا يقل عن 80 في المائة من المؤشرات المتعلقة بالمستفيدين المصنفة حسب الجنس. ولسد هذه الثغرات، يعتزم **البرنامج** تعديل الأساليب والنظم المؤسسية للإبلاغ عن النتائج للعام المقبل، بهدف تحسين دقة بياناته وامتثالها لمتطلبات التصنيف.

[5] "التقرير السنوي للمفتشة العامة" (WFP/EB.A/2023/6-D/1).

[6] تم تعديل هذا الرقم ليشمل خمس توصيات أعيد فتحها منذ آخر تحديث لتوصيات المراجعة الداخلية المعلقة في يناير/كانون الثاني 2023.

[7] انظر تقارير المراجعة.

[8] سيتم تقديم تقرير حالة تنفيذ توصيات التقييم إلى المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2024.

نتيجة الإدارة 6: الاستفادة من التكنولوجيا

الجدول 6: نتيجة الإدارة 6- مؤشرات الأداء الرئيسية

بيان النواتج	عنوان مؤشرات الأداء الرئيسية	هدف 2023	قيمة 2023
1-بيانات أكثر وأفضل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية	**نسبة الامتثال لمعايير أمن تكنولوجيا المعلومات** ***إطار النتائج المؤسسية السابق – 92 في المائة***	100 في المائة	94 في المائة
	عدد معايير البيانات التي يتم تنفيذها من مكعب البيانات المالية للأمم المتحدة	100 في المائة	100 في المائة
	عدد البلدان التي يستخدم/يساهم فيها **البرنامج** في منصة معلومات الأمم المتحدة	زيادة 10 في المائة عن 69 بلدا في عام 2022	82
2-تحسين الحلول التكنولوجية لدعم إدارة المستفيدين	**نسبة التحويلات القائمة على النقد حسب القيمة (بالدولار الأمريكي) التي تدعمها نظم رقمية موثوقة** ***إطار النتائج المؤسسية السابق – 89 في المائة***	80 في المائة	89.4 في المائة

31- وتعكس نسبة الامتثال لمعايير أمن تكنولوجيا المعلومات مدى التزام **البرنامج** بمعايير السلامة الرقمية ومواءمته مع نموذج "عدم الثقة". ويعزى القصور في تحقيق هدف مؤشر الأداء الرئيسي هذا إلى العملية المستمرة لتحديث جميع الأجهزة للتكيف مع المعايير المتطورة النظم التشغيل، مما يعكس النهج الدقيق المتبع لضمان الأمن الشامل لتكنولوجيا المعلومات. وقد تم الآن تنفيذ تدابير تخفيف الأثر بعد مواءمة تدابير **البرنامج** مع نموذج "عدم الثقة".

32- ومنصة معلومات الأمم المتحدة[9] عبارة عن منصة لتتبع المساهمات التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2023، ساهم 82 مكتبا قطريا من أصل 86 في منصة معلومات الأمم المتحدة، بزيادة 19 في المائة عما كان عليه الحال في العام السابق، عندما شارك 69 مكتبا قطريا.

33- وقد خدمت منصة **البرنامج** الرقمية لإدارة التحويلات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين (SCOPE)، 34.7 مليون مستفيد من خلال توزيع 2.5 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات نقدية، وهو ما يمثل 85 في المائة من إجمالي التحويلات النقدية **للبرنامج**. وفي عام 2023، تم طرح 27 تحديثا لمنصة SCOPE والمنتجات المرتبطة بها، مما أدى إلى زيادة الرقمنة لتقديم خدمات أسرع وأفضل تلبي الاحتياجات في الميدان.

[9] تعد منصة معلومات الأمم المتحدة أحد مكونات التزام الأمم المتحدة بتعزيز التماسك والشفافية والمساءلة والتنسيق في تلبية الاحتياجات والأولويات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. وتعمل هذه المنصة الإلكترونية كمركز للتخطيط والرصد والإبلاغ من خلال رقمنة أطر نتائج أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

نتيجة الإدارة 7: الاستفادة من الابتكار

الجدول 7: نتيجة الإدارة 7- مؤشرات الأداء الرئيسية

بيان النواتج	عنوان مؤشرات الأداء الرئيسية	هدف 2023	قيمة 2023
1- توسيع الملف الشخصي كمزود موثوق به لحلول التكنولوجيا التشغيلية والابتكار والمشورة	عدد برامج الابتكار الخارجية التي يتم تشغيلها (بما في ذلك الطلبات المتكررة)	12	12
	قيمة برامج التسريع الموقعة مع العملاء الخارجيين	6 ملايين دولار أمريكي	6 ملايين دولار أمريكي
2- يتم تعزيز برامج **البرنامج** من خلال الابتكار	عدد مشروعات الابتكار الممولة (في المرحلة المبكرة ومرحلة التوسع)	60	74
	عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم عبر الابتكارات	25 مليون	60.7 مليون
3- يتم تعزيز عمليات **البرنامج** وإدارته من خلال الابتكار	عدد مشروعات الكفاءة الجديدة التي تم إطلاقها (العام الماضي)	3	16
	مكاسب الكفاءة التي يحققها **البرنامج** (تقاس على أساس سنوي)	لا ينطبق	256 مليون دولار أمريكي

34- ومن خلال برنامج تسريع أهداف التنمية المستدامة (SDGX) يعمل معجِّل الابتكار في **البرنامج** مع مجموعة واسعة من الشركاء الخارجيين - بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى والصناديق والمؤسسات والبرامج الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، و مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة التنمية النمساوية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي - لتحديد أدوات الحلول والابتكارات الجريئة للمشاكل من جميع أنحاء العالم.

35- واشتملت مشروعات الابتكار الممولة من خلال معجِّل الابتكار في **البرنامج** على المشروع الرائد، والتمويل المبتكر، وتسريع هدف التنمية المستدامة 2، وتوسيع نطاق التمكين، وأفرقة تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتمكن المستفيدون من المستوى 1 والمستوى 2 من الوصول إلى منتج أو خدمة تقدمها الابتكارات التي يدعمها معجِّل الابتكار أو الاستفادة منها.